عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣*

2003 Sonrası Irak'ta Siyasi İstikrarsızlık

Dr. Saadi IBRAHIM*

الملخص

بقدر تعلق الامر بالعراق فأن هذا البلد يعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تقريبا منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكن على نحو متناوب. اما في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فقد ازدادت اموره ارتباكا وصار عدم الاستقرار سمته الاساسية، واذا اردنا ان نعرج على الاسباب التي ادت الى ذلك، فسنجد بأنها متعددة، لكنها على العموم تقسم الى اسباب داخلية، واخرى خارجية. فبالنسبة للأسباب الداخلية، فهي تتمثل بالطريقة التي تمت فيها عملية تغيير النظام السياسي العراقي، والاساس الهش الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة المذهبية والقومية. اما الاسباب الخارجي فهي تتمثل بالتدخل السلبي لدول الجوار بالشأن العراقي، والدولية تمثلت بطريقة تعامل المجتمع الدولي مع الملف العراقي والتي اتسمت بعدم المبالاة.

الكلمات المفتاحية: العراق، النظام السياسي، عدم الإستقرار السياسي، العراق بعد ٢٠٠٣.

Abstract

As far as Iraq is concerned, the country is suffering from political instability almost since the founding of the contemporary state in the 1920s, but somehow alternately. In the post-2003 period, however, it has become increasingly confused and instability has become its main characteristic.

If we are to be exposed to the reasons that led to this, we will find it multiple, but in general, it's divided into internal and external reasons. For internal reasons, it is the way in which the process of regime changing in Iraq, and the fragile foundation which it is based on sectarian and ethnic quotas.

Keywords*: Iraq, Political system, Political instability, Iraq after 2003.*

* Makale Gönderim Tarihi: 01.03.2018 - Makale Kabul Tarihi: 20.05.2018

** Dr., Kerbela Üniversitesi, Siyasi Bilgiler Fakültesi, e-posta: saadealibrahim@yahoo.com

المقدمة

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من بين الظواهر المهمة التي تعاني منها اغلب دول العالم، واذا كانت الدول المتقدمة قد تجاوزتها، عبر سلسة من الاليات وبفعل تقادم التجربة وتطورها، فعلى العكس من ذلك تعاني اغلب الدول غير المتقدمة من هذه الظاهرة، التي انعكست سلبا على كل نواحي الحياة وتفرعاتها ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

العراق كونه من الدول غير المتقدمة، فلا زال يعاني من هذه الظاهرة منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكنها ازدادت على نحو غير معتاد في المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣، و وقفت وراء استفحال هذه الظاهرة اسباب وعوامل متعددة، داخلية وخارجية. ويضاف الى ذلك فأن اي محاولة للقضاء عليها تتطلب ايضا اليات على مختلف الصعد الداخلية والاقليمية والدولية.

ان مناقشة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من حيث المفهوم والاسباب واليات الحل، ستكون المهمة الاساسية التي يضطلع بها هذا البحث .

الاشكالية: تتمحور الاشكالية الرئيسة لهذا البحث حول الاجابة عن التساؤل الاتي: ما هي الاسباب التي ادت الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وما هي الاليات اللازمة لإرساء قواعد الاستقرار ؟

الفرضية: من خلال الاشكالية اعلاه، فأن الباحث يفترض ان هناك اسباب متعددة، تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من الممكن ان نقسمها الى اسباب داخلية : سياسية ، دستورية ، امنية، ثقافية . فضلا عن اسباب خارجية من الممكن تقسيمها الى : اقليمية ، دولية . اما الحلول فهي من نفس جنس الاسباب ، اي بإيجاد حلول ناجعة ومستعجلة لكل منها .

الاهمية: تنبع اهمية هذا البحث، من كونه يتناول قضية بالغة الخطورة، تعد الاساس لأغلب المشاكل التي يعاني منها العراق، على اعتبار ان الاستقرار السياسي هو الاساس لاستقرار كل نواحي الحياة الاخرى في البلاد .

كما وان اهميته تكمن ايضا في توقيت انجازه، المتمثل في المرحلة التاريخية الحرجة التي يمر بها العراق، عقب تمكنه من تحرير اراضيه من الجماعات المتطرفة، وسعيه لتأسيس مرحلة جديدة لن يكتب لها النجاح بغير تدشين قواعد الاستقرار السياسي.

الاهداف: للبحث عدة اهداف، من اهمها :

اولا: اهداف ذاتية: وهي تتعلق برغبة الباحث في مناقشة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، كونها جزء من تخصصه العام المتمثل بالشأن العراقي .

ثانيا: اهداف علمية: يشعر الباحث من ان هناك نقص في البحوث والدراسات التي تتناول مثل هكذا مواضيع، لذلك فهذا البحث يأتي من باب اثراء المكتبة العلمية، بمثل هكذا بحوث .

ثالثا: اهداف موضوعية: يهدف الباحث الى وضع حلول ناجعة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي

باتت تنعكس سلبا على بقية مجالات الحياة في العراق. وهذا البحث سيضع بين يدي صانع القرار السياسي بعض الحلول التي تعينه على اختيار الحل الامثل لمعالجة هذه الظاهرة .

المنهج: انجز البحث بالاعتماد على منهج التحليل النظمي القائم على اساس المدخلات والمخرجات.

الهيكلية: يتكون هذا البحث من مقدمة وخاتمة، وثلاثة مطالب، ففي المطلب الاول تم تناول مفهوم الاستقرار السياسي، في حين ان المطلب الثاني قد خصصناه للبحث في اسباب هذه الظاهرة، اما المطلب الثالث ففيه تم تناول الاليات الكفيلة بالقضاء عليها . واخيرا انتهى البحث بالخاتمة والاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر .

المطلب الاول: في مدلولات ظاهرة عدم الاستقرار السياسي

تعدد معاني الاستقرار بشكل عام، والاستقرار السياسي بشكل خاص، فالاستقرار في احد معانيه، هو الشيء الثابت على حركة معينة، هي حركته الطبيعية، بمعنى ان الاستقرار لا يعني عدم الحركة او الجمود والثبات، بل هو التواتر والتكرار المنظم، مثلا نقول الارض مستقرة في دورانها، اي هي تتحرك وتدور لكن تحركها ودورانها متكرر ومستمر [١].

الاستقرار السياسي ، هو مضي نظام من الانظمة السياسية، في دولة من الدول على نهج معين، دون ان يصاحبه توقف او تغيير مفاجئ في حركته بحيث يربك نسق منظومته العامة[٢].

وفي هذه الحالة لا يقصد بالاستقرار الجمود وعدم التطور، بل لابد ان يكون هناك تطور وتقدم، لكنه نحو الاحسن، نحو تعزيز دينماكية النظام وزيادة فعاليته وانسجامه.

اما عدم الاستقرار السياسي، فهو المعاكس لمعنى الاستقرار، اي ان تكون هناك هزات كبيرة وجذرية تخرج النسق عن مساره المعتاد، فتربك النظام وتجعل عمله مشوبا بالخلل [٣].

ومن التعاريف المهمة لعدم الاستقرار السياسي، ما يطرحه الباحث (Rerose) من ان عدم الاستقرار (يشير الى عدم قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات) [٤]. ان تحقق الاستقرار السياسي في دولة يقتضي جملة من الامور، ولعل من بينها:

ا: الشرعية

تعتبر الشرعية من اهم المسائل التي يتوقف عليها استقرار النظم السياسية من عدمه، كونها تمثل الحبل الذي يربط الشعب بحكامه، والثقة المتبادلة ما بين الاثنين، وهي قد لا تأتي بصورة مشروعة، مثل الانتخابات او الوراثة كما في النظام الملكي، بل قد تصل القوى السياسية الى السلطة بطريقة غير سلمية

١ - ينظر : مروة مصطفى احمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص١-١٣.

٢ - ينظر : فلاح جاسب عودة، التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، رسالة ما جستير غير منشورة ، ص ص٢٣-٢٥.

٣ - ينظر : نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة (الاولى)، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٨١)، ص ص ٦١-٦٥.

٤ - نقلا عن : مروة مصطفى احمد الحديثي، مصدر سابق ، ص١.

مثل، الانقلاب او الثورة. لكنه فيما بعد يحصل على رضا الجماهير وقبولهم بالأمر الواقع، او ان يقتنعوا بأدائه وانجازاته السياسية، وهذه الحالة توجد غالبا في الدول غير المتقدمة وتسمى بالشرعية الثورية او الشعبية [٥].

لكن الطريقة الاسلم لاكتساب الشرعية، والتي تتبع في الدول المتقدمة هي الطريقة الديمقراطية، التي يصل فيها الحاكم الى دفة السلطة عبر الانتخابات، وبالتالي سوف يستند فيها الى ارادة الشعب الواضحة المعبر عنها في صناديق الاقتراع [٦]. اذن، الشرعية بما انها تعني رضا الشعب وقبوله بالحاكم، فهي احد اهم مستلزمات الاستقرار السياسي، في اي دولة من دول العالم .

٢: الهوية الوطنية

هناك تعاريف ومفاهيم كثيرة ومتعددة للهوية الوطنية، الا ان اكثرها شمولا ، هو المفهوم الذي يشير الى الخصائص التي تميز شعب من الشعوب عن غيره . بمعنى اخر هي المشتركات المادية والمعنوية للشعوب، والتي يتم تبنيها وقولبتها من قبل النخبة الحاكمة على شكل برامج سياسية [٧].

وكلما كانت هذه الخصائص عميقة و واضحة ومتجذرة في وعي الشعب ومخيلته كلما اسهمت في وحدة البلاد واستقرارها. لكن هذه المشتركات ليس من الضروري ان تكون ايجابياتها واضحة وظاهرة، فهناك الكثير من الشعوب ذات الاصول العرقية الواحدة والديانة الواحدة واللغة الواحدة، لكنها تعاني من مشاكل كثيرة : سياسية واقتصادية واجتماعية ، وخارجية، والسبب في ذلك يعود الى فشل نظامها السياسي في ان يوظف هذه المشركات لصالح الوحدة الوطنية فيها ، مما يسهل تدخل الدول الاخرى وزرع الفرقة والتشتت والعداء والتصارع بين ابناء الشعب ولأسباب متعدد[٨]. لذلك فكلما كان النظام السياسي بارعا في توظيفها كلما عم الاستقرار والانسجام في الدولة واستقرت احوالها السياسية والامنية والاقتصادية ، والخارجية على اعتبار ان السياسة الداخلية هي امتداد وانعكاس للسياسة الخارجية[٩].

٣ : التوزيع

كل الدول تحتوي على ثروات تقل وتزداد من دولة الى اخرى، لكن كثرة الثروات ونقصها لا يعد مؤشرا كافيا على العدالة الاجتماعية في توزيعها، فهناك دول تعاني من نقص في الثروات لكنها مع ذلك فيها نسبة عالية من عدالة التوزيع، وهناك على العكس من ذلك دول لديها خيرات كثيرة، ومميزات سكانية ومناخية وطبيعية تؤهلها لأن تكون اكثر دولة في العالم من حيث العدالة الاجتماعية، لكن مع ذلك نراها تعاني من البطالة والكساد والفقر، وشعبها يشتكي من بخس حقه وضياع ثرواته وميلان الدولة الى جزء من الشعب على البقية [١٠].

٥ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة (الاولى)، (عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤) ، ص ص١٧٧-١٧٩.

٦ - ينظر : ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة، فاضل جكتر، الطبعة (الاولى)، (بغداد – بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية / العراق، ٢٠٠٧) ، ص ص٤٠٩-٤١١.

٧ - سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة (الثانية)، (بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤)،

٨ - اليكسي ميكشللي، الهوية، ترجمة علي وطفة، الطبعة (الاولى)، (دمشق ، دار النشر الفرنسية، ١٩٩٣)، ص٧٥.

٩ - احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة (الاولى)، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١) ، ص ٤٧ .

١٠ - ابراهيم العيسوي، التنمية السياسية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة (الثانية)، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١)، ص١٠٣.

وهذا الكلام اذا دل على شيء انما يدل على ان حكمة وفلسفة النظام السياسي واداءه هي الاساس، وليس قلة الثروات او ازديادها، وكلما نجح النظام في هذه المهمة، اي تمكن ان يكون عادلا في توزيع ثروات البلاد، على سكانها على مختلف الاشكال والطرق، مثل فرص العمل، والاستثمار والبناء، والترفيه ، كلما حاز على رضا وقبول الناس، وبالتالي تفانيهم في بناء بلدهم والدفاع عنه. وكلما فعل العكس، اي فشل في ان يكون عادلا في توزيع الثروات، كلما كانت علاقته مع الشعب غير متدهورة، الامر الذي سينعكس سلبا على مجمل احوال البلاد ويؤدي الى عدم استقرارها [١١].

٤ : المشاركة

تختلف الانظمة السياسية في طريقة عملها من دولة الى اخرى، بعضها يتبع الطرق الديمقراطية في الحكم، عبر التبادل السلمي للسلطة والاستماع الى رأي المعارضة وانتقادها، وفتح باب المشاركة بالحكم للجميع ، كما حال اغلب الدول المتقدمة [١٢].

وبعض الدول تحكم من قبل انظمة سياسية، تمارس الحكم بشكل منفرد ومستبد ومتعالي، ولا تسمح لأحد بمشاركتها في الحكم، حيث تسيطر على مقدرات النظام فئة قليلة (نخبة) ، او شخص واحد ملك او رئيس للجمهورية او امير او اي تسمية اخرى ، تحت ذرائع شتى مثل الادعاء بوجود خطر خارجي يهدد امن البلاد، او ان الشعب غير واعي ولا يستطيع تطبيق الديمقراطية او خوفا من الفوضى التي تترافق غالبا مع التعددية [١٣].

ان المشاركة السياسية تؤدي الى وجود رضا عام وقناعة من قبل الشعب، من انه يساهم في حكم بلاده، وانه قادر على تحديد مستقبله وضمان مصلحته ، وبالتالي عمله على بناء الدولة ودعم النظام السياسي . وفي حالة غياب المشاركة السياسية، فأن الرضا والقبول سوف يغيب وسوف يترك الشعب نظامه وحيدا ، الامر الذي سيربك مختلف جوانب الحياة في البلاد، اما في حال كانت هناك مشاركة سياسية حقيقية ، فأن النظام سيكون منسجما مع شعبه، وبالتي سوف يتحقق الاستقرار المنشود [١٤].

٥ : التغلغل

قيل في وصف النظام السياسي، بأنه مثل الاله من العباد، وكان ذلك في فترة الحكم الالهي الذي كان في اوربان وفي مرحلة اخرى من التاريخ، تطور الامر بسبب الثورات الدينية، وصار النظام السياسي يوصف على انه مثل الاب بالنسبة للأبناء، ولذا قيل بأنه نظام ابوي [١٥].

هذه النعوت وان اصبحت بالية ، واستبدلت بالعناوين الكبيرة مثل الديمقراطية والمدنية والمواطنة, الا ان مضامينها لم تتغير، لكن الذي تغير هو الاسلوب فقط، كون المضمون لازال مقبولا وهو يعني ان الدولة الناجحة ينبغي ان تتدخل في كل مجالات الحياة، ان تتغلغل الى اعمق نقطة ، وان تصل الى ابعد مواطن وتوفر له احتياجاته .

١١ - ينظر : صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية، الطبعة (الاولى)، (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٠)، ص ص٥-٧ .
١٢ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في عالم معاصر، الطبعة (الاولى)، (القاهرة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ص١٢٧ – ١٣٥.
١٣ - امام عبد الفتاح امام ، الطاغية، الطبعة (الاولى)، (الكويت، الملجس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٤)، ص ص ٦-٧.
١٤ - مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة (الاولى)، (الزاوية ،جامعة السابع من ابريل، ٢٠٠٧)، ص ص ٨٧-٨٩.
١٥ - ينظر : غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم، الطبعة (الاولى)، (الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)،ص ص١٦٧ – ١٧٠.

Saadi IBRAHIM

وكلما كان النظام قادرا على ان يجعل من الدولة متغلغلة بشكل ايجابي الى ابعد نقطة من حياة المواطن، كلما كان النظام مستقرا، والعكس صحيح ايضا [١٦].

اذن ان الاستقرار السياسي له شروطه، وله انظمته السياسية التي تعرف كيفية ادارة البلاد والنهوض بها، عبر الشرعية والاندماج والمشاركة والتغلغل .

المطلب الثاني: اسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق

وقفت وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جملة من الاسباب، من الممكن تناولها عبر الاتي:

المحور الاول: اسباب داخلية

ومن اهمها :

١: اسباب سياسية

انهار النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وحل بدلا عنه نظام جديد يقوم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور .

الى هذه اللحظة والنظام السياسي العراقي مهيئ للعمل والاستقرار، لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، فعلى حد قول الباحث (عامر حسن فياض) ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى اداءه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغائية العمل فيه التي كان من المفترض ان تكون موحدة ، حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول، بل صارت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي، وبالتالي فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الاخرى، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد ، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي ، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها [١٧].

٢: اسباب امنية

من المتعارف عليه ان العمل في المجال السياسي، يحتاج الى بيئة امنة، كون هذه البيئة ستكون الساحة التي يعرض فيها المرشحون للانتخابات برامجهم السياسية، ويحاولون اقناع ناخبيهم بها، وبشخوصهم، وفي الوقت عينه يستطيع الناخب ان يذهب بكل حرية وسلام الى مراكز الاقتراع، دون ضغوط او وجل او خوف .

١٦ - فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة نظام الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، الطبعة (الاولى)، (الرياض، العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ص١٧٤ – ١٨٠.

١٧ - جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (١١٢٤٧)، في ١٣ ايلول ٢٠٠٩ .

اما في حالة العكس، اي غياب البيئة الامنة، و وجود خطر وتهديد محدق للحياة السياسية، فلن يستطيع المرشحون ان يعرضوا برامجهم واجنداتهم السياسية بحرية تامة، وفي الوقت عينه لن يكون بمقدور المواطن ان يبادل ويناور ما بين الخيارات المتاحة [١٨].

وبقدر تعلق الامر بالعراق، فأن الظروف الامنية التي المت به عقب عام ٢٠٠٣، تعد ظروفا قاسية وغير مؤاتيه، كونها قد حرمت العمل السياسي من البيئة المستقرة والامنة، وصارت حياة المواطن السياسية في خطر، الامر الذي اربك العمل الانتخابي وضيع معناه.

وهذا الارباك قد لا يرتب نتائج واحدة على كل المنظومة السياسية، بل على شخوص بعينهم فقط، فمن يقدر على حماية نفسه من خلال امتلاكه لجماعات مسلحة، لن يواجه نفس خطورة المرشح الاعزل، الذي لا يجد من يحميه .

من ناحية ثانية، فأن العنف السياسي قد طال وهدد حتى المواطنين العادين في سبيل التأثير السلبي على خياراتهم الانتخابية، من خلال منعهم من المشاركة بغية اعطاء مجال لقوى اخرى على حسابهم [١٩].

هذه الاخطاء المحيطة بالعمل السياسي، قد حرمت النظام السياسي من مشاركة الكثير من العناصر الوطنية والكفوءة ، وسمح لبعض العناصر غير المهنية ان تسيطر على مجريات الامور لفترة طويلة من الزمن [٢٠].

٣ : اسباب ثقافية

العمل الديمقراطي قبل كل شيء، هو ثقافة وسلوك اكثر مما هو قواعد او نصوص يتم ترجمتها الى الواقع، وهذه الثقافة لا تأتي بمحط الصدفة ، بل تحتاج الى خبرة والمزيد من التراكم وتواتر التجربة ونضوجها.

الدول المتقدمة قد لا تجد صعوبة كبيرة في هذا المجال، كونها قد شرعت بهذا المجال منذ فترة طويلة، فضلا عن متانة الاساس الذي ثبتت فوقه نظامها الديمقراطي، لكن المشكلة تكون واضحة وعميقة في الدول غير المتقدمة، وذلك لطبيعة الثقافة السائدة التي تميل للخضوع، بسبب طول مكوث شعوبها تحت الحكم الديكتاتوري [٢١].

العراق كما هو متعارف عليه كان محكوما منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣، من قبل انظمة غير ديمقراطية، مع وجود بعض الاختلافات الزمنية بين نظام واخر، على اعتبار ان الفترة الملكية كانت اكثر قربا من الديمقراطية، اما في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨، فقد صارت البلاد تقاد من قبل مؤسسات مشخصنة حتى عام ٢٠٠٣ [٢٢].

بعد هذا التاريخ دخل العراق في مرحلة جديدة تمثلت بالنظام الديمقراطي، الذي يتطلب وعيا عاليا

١٨ - غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة افاق المستقبل، العدد (الاول)، (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ص٤٤-٤٨.

١٩ - عدي فالح عبد الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص٧٠ – ٧١.

٢٠ - وفيق السامرائي، الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة، جريد الشرق الاوسط، العدد ١١٤٢٨، ١٣ اذار ٢٠١٠.

٢١ - مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، الطبعة (الاولى)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧) ، ص ص١٤ – ٢٢.

٢٢ - ينظر: سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة (الاولى)، (بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤)، ص ص ٥٥-٦٠.

وشعورا كبيرا بالمسؤولية الوطنية، من قبل النخبة الحاكمة والمواطنين العاديين، وهذا الامر غير متوفر لدى الشعب العراقي، وعلى هذا الاساس فأن الكثير من العراقيين لم يدلوا بأصواتهم لهذا النظام، من باب اختيار الافضل، وكذلك لم يتفاعلوا معه، بشكل واضح، ومن ناحية ثانية ان النخبة السياسية في الكثير من الاحيان عدته وسيلة لتحصيل المكاسب الشخصية حتى لو كانت على حساب الوطن والشعب، الامر الذي زرع بذرة عدم الاستقرار فيه [٢٣].

٤ : ازمة الهوية الوطنية العراقية

تعد الهوية الوطنية في اي دولة من دول العالم، هي الحبل الذي يربط ابناء الشعب ويشدهم بعضهم الى البعض، لذلك تحرص كل دولة، على رص هويتها الوطنية ومعالجة المشاكل والازمات التي تواجهها .

وتعد ازمة الهوية الوطنية من الازمات التي تم تجاوزها في الدول المتقدمة، بفعل استراتيجيات وسياسات متعددة، لكنها في الدول غير المتقدمة لازالت في اوج اشتعالها، بسبب ظروف هذه البلدان وسلوكيات انظمتها السياسية وطريقتها بالحكم [٢٤].

وفيما يخص العراق، فأن ما الت اليه الامور فيه بعد عام ٢٠٠٣، باتت مشجعة على الفرقة والتناحر ، وتشجع وتدعم صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، اذ تجد الهويات الفرعية اسباب كثيرة تدعم تغولها وزيادة اهميتها لصالح انحسار وضعف الهوية الوطنية ، فالدستور الدائم يحتوي على مواد كثيرة متعددة تصب بهذا المعنى ، مثل ديابجة الدستور التي تقول : باننا اي العراقيين اردنا من خلال هذا الدستور ان نستذكر الماضي الذي عشناه تحت حكم الانظمة الظالمة التي قتلت تلك الطائفة وحاربت هذه القومية وابادت تلك المنطقة وكانت اقل عنفا وقسوة مع تلك المنطقة وتلك الطائفة[٢٥] . وتستمر الديباجة في تعداد ورصد الاختلافات واثارة الاسئلة والاستفهامات حول اسباب تمييز النظام السابق بين ابناء شعبه . والشيء نفسه نجده في المادة (٣) التي جاء فيها : " العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الاسلامي "[٢٦]. وكذلك الحال مع المادة رقم (٩ اولا – أ)، التي جاء فيها بأن " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي " [٢٧] .

وظلت مواد الدستور تركز وتعدد الاختلافات المذهبية والقومية والقبلية وتشجيعها في اكثر من موضع ودعمها متغافلة بانها ستكون على حساب العراقيين ووحدتهم، بدلا من ان تركز على الوحدة والهوية الوطنية العراقية، كما في المادة (٤٠ اولا – أ) إذ جاء فيها: أن " أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية " [٢٨]، وايضا في المادة (٤٣) " تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشئونها..." [٢٩]..

٢٣ - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، رسالة ماجستير منشورة ،ص ص٢٤١ – ٢٤٦.

٢٤ - سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، مصدر سابق، ص .

٢٥ - دستور العراق الدائم، الديباجة .

٢٦ – دستور العراق الدائم، المادة رقم (٣) .

٢٧ - دستور العراق الدائم، المادة (٩)، اولا / أ .

٢٨ - دستور العراق الدائم، المادة (٤٠)، اولا / أ .

٢٩ - دستور العراق الدائم، المادة (٤٣)، ثانيا .

واداء الساسة ايضا فيه الكثير من السلبيات، بالأخص موضوعة المحاصصة التي مر ذكرها، بالإضافة الى الفساد الاداري والمالي [٣٠].

5: اسباب اقتصادية

يعد الاستقرار الاقتصادي احد علامات الاستقرار في اي دولة من دول العالم، كون الاقتصاد هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام، والاقتصاد مهم جدا لتمويل مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة، خاصة في البلدان التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية [٣١].

العراق وعلى الرغم من كونه بلد كثير الخيرات ، الا انه بات يعاني من ضبابية في ملفه الاقتصادي، وهناك اسباب متعددة تقف وراء ذلك، لعل من بينها عدم وضوح وجهته الاقتصادية ، هل هي اشتراكية ام رأسمالية ام غير ذلك .

فضلا عن ارتباط ملفه الاقتصادي بملفات اخرى غير مستقرة، سياسية وثقافية وامنية، وخارجية . ايضا فأن العراق مثله، مثل بقية الدول غير المتقدمة يعاني من احادية اقتصاده الريعي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط دون ان تكون هناك تنوعات في مصادر الدخل.

كما ان انفتاح الاسواق العراقية على البضائع المستوردة قد اخضع السوق المحلية لهيمنة وسيطرة التجار الاجانب ، وصار الاقتصاد الوطني اللعوبة بيد الدول الاخرى [٣٢].

المحور الثاني: اسباب خارجية

وهذه الاسباب ، ايضا تقسم الى :

اولا: اسباب اقليمية

النظام السياسي هو ابن البيئة المحيطة يتأثر ويؤثر بها، وكل نظام لا ينسجم مع بيئته يصبح منبوذ من قبلها، وتقع عليه مسؤولية القيام بالتغيير، فأما ان يتغير هو، او ان تتغير البيئة المحيطة، بحسب مزاجه وهواه [٣٣].

لا يختلف الحال مع النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فهو الاخر نما ونشأ وسط بيئة معادية، او لنقل لا تنسجم معه، فهو ذو توجه ديمقراطي تعددي، وبقية الانظمة ذات توجه غير ديمقراطي في الحكم، وبالتالي فأن هذه القطعة دخيلة على بقية الجسد وغير منسجمة معه [٣٤].

ومما يزيد من صعوبة الامور ، ان الولايات المتحدة الامريكية التي قادت عملية التغيير في العراق عام ٢٠٠٣، او لنقل اشرفت عليه، لم تخفي رغبتها بتكرار التجربة في الدول المجاورة شريطة نجاحها في العراق،

٣٠ - ينظر : وفيق السامرائي، الانحطاط الوطني، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٤٥٢، ٦ نيسان ٢٠١٠.

٣١ - سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية، الطبعة (الاولى)، (بيروت ، دار الفارابي، ٢٠٠٢)، ص ص٧-١١.

٣٢ - اولز اورنو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، الطبعة (الاولى)، (بغداد، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٦)، ص ص٦٣-٧٠.

٣٣ - صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الطبعة (الاولى)، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠-١٩٩١)،ص ص١٦٣ – ١٦٧.

٣٤ - علي السعدي، مصدر سابق، ص٢٨.

هذا البوح والصراحة الامريكية قد ولدت شعورا عاما، لدى الدول المحيطة بالعراق يفيد بضرورة افشال التجربة الامريكية، واجهاضها قبل ان تصبح جاهزة للتصدير [٣٥].

اما عن الاساليب التي اتبعتها الدول المجاورة لأفشال التجربة العراقية، فكانت متعددة ، منها ما هو عسكري عبر دعم بعض الجماعات المسلحة، ومنها ما هو ناعم عبر وسائل الاتصال التي تبث مختلف المواد الفكرية، وتصب في غير صالح العراق . مما سهل عملية عدم الاستقرار بشكل عام بالأخص السياسي منه [٣٦].

ثانيا: اسباب دولية

كما اشرنا في مواضع اخرى، فأن التغيير الذي شهده العراق كان في الكثير من جوانبه تغييرا تم بأشراف الولايات المتحدة التي تمكنت من ازالة النظام السابق، لكنها لم تواصل دعمها للعراق بحيث تساعدهم في ارساء دعائم النظام الجديد ، سيما بعد ان ساعدت بعض قراراتها في ان تجرد هذا النظام من بعض مقومات القوة، على الاخص فيما يتعلق بحل الجيش السابق وفتح الحدود، وغض الطرف عن نشاطات الجماعات المتطرفة [٣٧].

ويضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية اقدمت على الانسحاب قبل ان تقدم ما يكفي للعراق من دعم عسكري او لوجستي او اقتصادي، كان العراق بأمس الحاجة له، الامر الذي ساهم في زعزعة استقرار النظام وارباكه [٣٨].

على هذا الاساس، من الممكن القول بأن البيئة الخارجية ايضا اسهمت في زعزعة استقرار العراق، لأسباب كثيرة تتعلق بحماية الدول الاخرى اكثر من الاهتمام بتحقيق مصالحة العراق.

المطلب الثالث: اليات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

تلجئ الدول في سبيل ارساء قواعد الاستقرار السياسي الى جملة من الاليات، التي من الممكن مناقشتها عبر الاتي:

المحور الاول: على الصعيد الداخلي

ومن اهمها:

اولا: الغاء المحاصصة

كما هو معروف وتم ذكره سابقا، تعد المحاصصة السياسية والديمقراطية التوافقية من عوامل ضعف النظام السياسي العراقي، كونها تزرع بذرة التقسيم والتشتت في اركان مؤسسات الدولة وتعزز من غلو

٣٥ - ينظر : صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، نشرة العراق في مراكز الابحاث، العدد ١٢٥، كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ص٤-٧.

٣٦ - ايدن اقصو، مصدر سابق، ص١٧١.

٣٧ - بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، مصدر سابق، ص ص ٧٦-٨١.

٣٨ - علي السعدي، مصدر سابق، ص ص٣١١-٣١٢.

وعلو شأن الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، لذلك فأن ايقاف العمل بهذا النظام، يتيح الفرصة للحكومة بأن تستقر عن طريق وجود نظام منسجم مع نفسه، كما وان البرامج السياسية التي سيتم طرحها سوف لن تبنى على اساس مصلحة المذاهب والقوميات، بل على اساس المصلحة العراقية العليا [٣٩].

ثانيا: اليات اقتصادية

واضح من خلال استعراض تاريخ بعض دول العالم، ان الدول المستقرة هي التي تتمتع باقتصاد قوي وفعال، ذو اوجه ومصادر متعددة، بحيث يقي نفسه من التقلبات، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

وبالتالي فان اي دولة تطمح في الوصول الى قدر من الاستقرار السياسي لابد لها من ان تمضي قدما باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لابد ان لا ترهن نفسها لمصدر واحد من الدخل القومي، حتى اذا اصابه الضرر اصيبت بالشلل وعجزت عن تمويل مؤسساتها وتنفيذ سياساتها وخططها المستقبلية [٤٠] .

العراق الذي يعتمد على النفط بشكل شبه تام لابد له من مصدر جديد للدخل، اي لابد له من ان ينوع اقتصاده، وان لا يكون ريعي فحسب، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، وبالتالي فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت ويشكل خطرا على البلاد واستقرارها، كما حدث في الازمة التي نتجت عن انخفاض اسعاره بعد عام ٢٠١٥ [٤١].

ولكي يحمي العراق نفسه من ذلك لابد له ان يدعم قطاع الصناعة الوطنية وان يرفدها بكل احتياجاتها، وسن الانظمة والقوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي، فضلا عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير [٤٢]. ان تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في البلاد سيرفد الجانب السياسي بالاستقرار والثبات ايضا .

ثالثا: اليات ثقافية

معروف ان النظام السياسي هو ابن بيئته، يؤثر ويتأثر بها، سواء بالسلب او الايجاب، وبالتالي فأن اصلاح البيئة التي يعمل فيها النظام تعد سبيلا لإصلاح كل مؤسسات المجتمع وانظمته وقطاعاته .

واصلاح البيئة المحيطة بالنظام تتم عبر نشر الوعي الوطني والسياسي، وحث المواطنين على التعاون مع النظام السياسي على اعتبار انه يمثلهم [٤٣].

العراق بأمس الحاجة الى مثل هذا الوعي، كون البلاد تعاني من شبه عجز مجتمعي عن انتاج نخب سياسية واقتصادية وحتى دينية وثقافية فاعلة . وبالتالي فلابد من سبيل لتفعيل المجتمع وجعله يأخذ

٣٩ - مجموعة مؤلفين، اهم الاحداث التي مر بها العراق عام ٢٠١٦، الطبعة (الاولى)، (كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧)، ص٢٠.

٤٠ - سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، فهمية شرف الدين، الطبعة (الاولى)، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٢)، ص ص٩-١٣.

٤١ - مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، العدد (١) ، (كربلاء، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦) ، ص ص١٨-١٩.

٤٢ - ينظر : مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، مصدر سابق، ص٢٥.

٤٣ - ينظر : شاكر محمود سلمان، الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربية الإمارات العربية المتحدة انموذجاً، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص ١٨٨-١٩٢.

Saadi IBRAHIM

دوره في انتاج النخب الصالحة والفاعلة، خاصة السياسية منها، هذه العملية انما تتم عبر اليات كثيرة ومتعددة، لعل من اهمها :

١: التعليم

تلعب المؤسسات التعليمية العامة والخاصة الدور المهم في نشر القيم المهنية والوطنية، وتنشئة الاجيال القادمة على فضيلة حب الوطن والتفاني في سبيله، ومن اجله [٤٤].

٢ : وسائل الاتصال الحديثة

وسائل الاتصال الحديثة مهمة في تثقيف المجتمع ورفده بالقيم والمبادئ الوطنية، فالأنترنيت والقنوات الفضائية، ومحطات الاذاعة والهاتف النقال، بإمكان الدول ان توظفها لصالح تنشئة وتوعية الافراد والتأثير الايجابي على تصرفاتهم [٤٥].

العراق هو الاخر من الممكن ان يستخدم كل وسائل الاتصال في سبيل نشر الثقافة والوعي الوطني، وتهيئة المجتمع لإنتاج نخب سياسية وثقافية ودينية واعية . ففي المجال السياسي ما النخب السياسية الا مخرجات لثقافة المجتمع و وعيه، وبالتالي فلابد من حث المجتمع وتوجيهه كي ينتج افراد صالحيين يديرون السلطة السياسية وهؤلاء لا يمكن ان نجدهم الا اذا انتخب المواطن على اساس الكفاءة والخبرة، وليس على اساس الهويات الفرعية : الدينية والمذهبية والقومية . وبذلك فأن اول عملية او لنقل اول درس تعليمي ينبغي ان يصب في تثقيف الناخب للاختيار الاصح من بين عشرات المرشحين الذين ينادون بأهداف وبرامج مختلفة [٤٦]. اذا تحقق ذلك فسيضمن العراق وجود قادة فاعلين ونزيهين وقادرين على قيادة البلاد نحو الافضل .

٤ : اليات امنية

كما اشرنا سابقا، فأن الامن ضروري لاستقرار اي بلد، بل لا يمكن ان تكون هناك حياة حقيقية بدونه.

العراق فقد نسبة كبيرة من الامن بعد عام ٢٠٠٣، والاسباب متعددة تناولنا البعض منها، وهو الان لكي يحقق الاستقرار لابد له من ان يعيد شيء من منظومته الامنية، كون الامن هو الساحة التي تسمح لكل فرد بأن يمارس دوره في المجتمع السياسي دون خوف او وجل، والمواطن العادي يتاح له الشيء نفسه، رجال الدين والنخبة الفنية والثقافية كذلك [٤٧].

كل مؤسسات الدولة خاصة السياسية، من برلمان الى مجلس الوزراء ، لا يمكن ان تعمل دون وجود استقرار امني، بحيث يستطيع عضو البرلمان ان يقترح او يصوت بحرية تامة، وان يكون بمقدور رئيس

٤٤ - رعد سالم حافظ، التنشئة الاجتماعية – السياسية في دول الخليج انموذج الكويت والبحرين، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ص١٨.

٤٥ - مولود زايد الطبيب ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الطبعة (الاولى)، (عمان، المؤسسة العربية للنشر، ٢٠٠١)،ص ص٢٥ – ٣٠.

٤٦ - عبد السلام محمد السامر، الاعلام والهوية الوطنية العراقية، في مجموعة باحثين، التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لجامعة (بغداد، ١٧ شباط ٢٠١٠) ، ص٨٨.

٤٧ - ينظر : علي عبد العزيز مرزه نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص٢٣٣-٢٣٨.

الوزراء ان يقر السياسة العامة، دون خوف، ولا يختلف الحال مع تنفيذ السياسات العامة والقرارات الحكومية، فهي الاخرى تحتاج الى تحقيق الاستقرار العام في البلاد، فضلا عن زرع ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، وشعوره ان اموال البلاد لم تسرف او تضيع، بل تم صرفها في مكانها الصحيح وعوضته الدولة عنها بالخدمات واولها خدمة الامن والسلام [٤٨]. وعلى هذا الاساس فأن الاستقرار الامني ضروري للاستقرار السياسي في اي دولة من دول العالم، ومنها العراق .

المحور الثاني: اليات خارجية

هذه الاليات تقسم الى قسمين، اقليمي ودولي:

اولا: اليات اقليمية

الدول كما سبق وان بيناها تتأثر بالبيئة الاقليمية المحيطة بها، وبالتالي ما لم يتم تحويل دول الجوار من اعداء الى اصدقاء، او على الاقل محايدين، فلن يكتب للعراق الاستقرار ، ومن بين الاليات الواجب اتباعها في هذا الميدان، الاتي:

١: الحوار مع دول الجوار

تحل الدول المشاكل فيما بينها غالبا عن طريق التفاهمات والحوار المباشر، والعراق كي يقي نفسه شر تدخل جيرانه في شؤونه الداخلية ينبغي عليه ان يذهب بهذا الاتجاه، لأن التعرف على الاسباب الحقيقية للسلوكيات المعادية للعراق ستكون هي البداية للتعرف على الاسباب [٤٩].

٢: الحياد

من المعروف ان المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق، تمر بحالة من الصراع المذهبي بين السعودية وخلفها الدول العربية، وايران وخلفها مجموعة من الدول او ان لنقل بعض الفواعل غير الدوليين ، وكلا الطرفين يتهم العراق بانه مع الطرف المقابل، لذلك فلكي يحمي العراق نفسه على اعتبار ان له مكانة استراتيجية اقليمية مهمة، ويبعد شعبه عن ان يكون محط انتقام من قبل الطرفين، فليس امامه الا اعلان الحياد، كي يكون مأمون الجانب ويبعد نفسه عن الاثنين [٥٠].

٣ : المعاملة بالمثل عند المقدرة

تعد سياسة التعامل بالمثل من السياسات الناجحة والضرورية لأي دولة تريد ان تضمن حقوقها كونه يشكل عامل ردع فعال يمنع الدول الاخرى من ان تتدخل في شؤون الدولة الهدف، وهو مبدأ دولي عام ،

٤٨ - ينظر : جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، الطبعة (الاولى)، (دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع) ، ص ص٤٥-٥٥.

٤٩ - حول طبيعة العلاقات العراقية مع دول الجوار ، ينظر : شيماء عادل فاضل القره غولي، اثر المتغير الايراني في العلاقات العراقية – التركية بعد الحرب الباردة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩ – ٢٠٠٥.

٥٠ - ينظر: مروان سالم علي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية (العراق نموذج) ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ص٦٨ – ٦٩.

Saadi IBRAHIM

لكنه يشترط مقدرة الدولة على فعل ذلك، والا كيف يمكن لنا ان نتصور قيام السودان بمعاملة الولايات المتحدة بالمثل ، او ارتيريا لليابان ؟ [٥١].

لكن مع ذلك، فما دام العراق محاط بدول هي مشابهة الى حد ما بظروفه وامكانياته، فبالتي من المهم جدا ان يتخذ العراق الرد المماثل على سياسات جيرانه، عندما يجد بأن الوقت مناسب، فعندها سيجدون انفسهم امام ردع قوي قد يدفع لأعاده النظر في بعض السياسات التي كانوا يسيرون عليها تجاهه .

ثانيا: اليات دولية

لا تقل اهمية الاليات الدولية عن الاليات الاخرى، كون العالم اليوم قد اصبح متكاملا، فضلا عن ان منطقة الشرق الاوسط باتت محط جذب عالمي، ومن تلك الاليات الاتي:

١: الحليف الدولي القوي

تستند الدول الضعيفة وغير المستقرة غالبا على حليف دولي قوي، يوفر لها القبول على الصعيد العالمي، ويكون سندا لها في معالجة المشاكل الداخلية والخارجية .

العراق قبل ٢٠٠٣، كان يتبع هذه السياسة في علاقاته الخارجية، ففي فترة الحكم الملكي، كان يعتمد بشكل كبير جدا في حال مشاكل على الدعم والاسناد البريطاني [٥٢] ، وفي المرحلة المحصورة ما بين ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣، استبدلت بريطانيا بالاتحاد السوفيتي ، الذي وان كان حليفا قويا الا انه لم يكن بمثل التزام بريطانيا تجاه العراق [٥٣].

بعد عام ٢٠٠٣، بات العراق من غير حليف حقيقي، والسبب ان الولايات المتحدة على الرغم من كونها قد ساعدت العراقيين كثيرا في الاطاحة بالنظام لسابق، الا انها لم تساعدهم في بناء نظام جديد للبلاد، وتركت الامور عرضة للصراعات الداخلية – الداخلية ، والصراعات الداخلية – الاقليمية ، او الاقليمية – الاقليمية، للسيطرة على الامور في البلاد [٥٤].

لذلك فالعراق بأمس الحاجة لأن يعمق علاقاته مع الولايات المتحدة وان يستفاد من مكانتها العالمية في سبيل بناء تجربته الديمقراطية ، وحمايتها من التحديات الداخلية والخارجية.

٢ : كسب المجتمع الدولي لصالح العراق

من المتعارف عليه ، ان هناك مشاريع لإعادة صياغة منطقة الشرق الاوسط، تنوي تنفيذها البعض من

---

٥١ - جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة (الثانية)، (جدة، مطبعة تهامة، ١٩٨٤)، ص١٣٨.

٥٢ - رند حكمت، مشكلة بناء الدولة في العراق للفترة ١٩٢١ – ٢٠٠٦، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ص ص٧٠-٧٣.

٥٣ ((- منعم صاحي العمار ، العلاقات العراقية – الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها ، في مجموعة باحثين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (٣) ، (بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٧)، ص ص١٨٦ – ١٨٩.

٥٤ - ينظر : اياما سكاي، اوباما يتخلى عن دعم الديمقراطية في العراق، ترجمة هبة عباس، نشرة العراق في مراكز الابحاث، العدد (١١٩)، (كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، ٢٠١٥)، ص ص٤-٥.

الدول المتقدمة، وهي تستند في ذلك ان شرق متوسط اكثر تقسيما وتشتتا سيكون اكثر انسجاما مع مصالحه، وسيعطي فرصة اكبر للسلام، لذلك فان المجتمع الدولي لا يتوانى عن ان يدعم كل ما من شأنه ان يعزز من عدم استقرار شعوب هذه البلدان، ومنها العراق الذي تجد بعض هوياته الفرعية الدعم والتشجيع من قبل الدول الغربية [٥٥].

لذلك العراق بوصفه احدى دول الشرق الاوسط التي تعاني من تلك المشاريع، فمن المهم جدا ان يسعى لأن يتفادى المخاطر المتوقعة في المستقبل، عبر تكوين رأي عام اقليمي في المنطقة المحيطة به لرفض هكذا مخططات، فضلا عن دق ناقوس الخطر في اذهان الدول الغربية من ان عراق مستقر امن، هو افضل من عراق غير مستقر، كونه سيكون ساحة للجماعات المتطرفة، وسيضر بالمصالح الغربية، بمعنى ان كل تجزئة سيصحبها ولادة بؤر جديدة للتوتر والعداء مع الغرب ، لذلك فأن المحافظة على وحدته امرا مفيدا وضروريا .

اذن، العراق كي يسلك طريق الاستقرار لابد له من اتباع جملة من الاليات ، على الصعيد الداخلي، والاقليمي والدولي .

الخاتمة

هكذا، بات من الواضح من وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اسباب تتوزع ما بين الداخلية والاقليمية والدولية، وان هذه الظاهرة يمكن القضاء عليها او على الاقل التقليل من خطرها عبر اليات وخطط معينة تضعها الدولة .

الاستنتاجات :

من بين الاستنتاجات التي خرج بها البحث، الاتي:

اولا: للاستقرار السياسي معان كثيرة، كلها تتعلق بوجود حالة من الانتظام في سير الامور في اي دولة، وفق تخطيط مسبق من قبل النظام السياسي. اما اللاستقرار السياسي، فهو على العكس من ذلك يشير الى ان الامور تسير بطريقة تخالف ما مخطط لها من قبل النظام السياسي، وبالتالي فأن مردوداته لن تكون محسوبة وغالبا ما تصب في غير صالحه.

ثانيا: هناك اسباب كثيرة تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي تقسم الى : داخلية : سياسية ، دستورية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية . وخارجية: اقليمية ودولية . الا ان المسببات الداخلية هي الاساس، ولولاها لما تمكن العامل الخارجي ان يجد له فرصة للتدخل في الشأن العراقي الداخلي.

ثالثا: هناك اليات متعددة ايضا من الممكن اللجوء اليها في سبيل ارساء دعائم الاستقرار السياسي في العراق، وهي تقابل المسببات او بواعث عدم الاستقرار. وكذلك تم تقسيمها الى اليات داخلية واخرى خارجية .

٥٥ - جيرمي سولت، تفتيت الشرق الاوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الاوسط، ترجمة نبيل صبحي الطويل، الطبعة (الاولى)، (دمشق، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ص٢٩-٣٣.

Saadi IBRAHIM

التوصيات :

هناك بعض التوصيات التي من الممكن ان يقدمها الباحث في نهاية هذا البحث:

اولا: اصلاح النظام السياسي

من المهم ان تترك القوى السياسية العراقية في المرحلة القادمة اسلوب المحاصصة في ادارة البلاد، وان تتجه صوب الطريقة المتبعة في الدول الديمقراطية، اي الانتخاب على اساس الكفاءة والخبرة والاستحقاق دون الالتفاف الى الهوية الفرعية .

ثانيا: اصلاح الاوضاع العامة في البلاد

من اللازم على الحكومة العراقية ان ترسم سياسات عامة، تؤدي الى حدوث اصلاح شامل : اقتصادي واجتماعي وامني وثقافي، كون اصلاح البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي، سينعكس حتما بشكل ايجابي على الاستقرار فيه .

ثالثا: تفعيل السياسة الخارجية

العراق ليس بمعزل عن محيطه الاقليمي ، ولا عن البيئة الدولية، لذلك لابد ان تكون للعراق سياسة خارجية فاعلة تتمكن من جعل البيئتين تصبان في صالح العراق، او على الاقل ان يكفان عن التدخل في الشؤون الداخلية .

قائمة المصادر والمراجع

ابراهيم العيسوي، التنمية السياسية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة (الثانية) ، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١).

احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الطبعة (الاولى)، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١) .

امام عبد الفتاح امام ، الطاغية، الطبعة (الاولى)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٤) .

اولز اورنو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، الطبعة (الاولى)، (بغداد، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٦).

ايما سكاي، اوباما يتخلى عن دعم الديمقراطية في العراق، ترجمة هبة عباس، نشرة العراق في مراكز الابحاث، العدد (١١٩) ، (كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، ٢٠١٥).

ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة (الاولى)، (عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤).

جابر حبيب جابر، الاسوء من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (١١٢٤٧)، (١٣ ايلول ٢٠٠٩).

جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة (الثانية)، (جدة، مطبعة تهامة، ١٩٨٤) .

جيرمي سولت، تفتيت الشرق الاوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الاوسط، ترجمة نبيل صبحي الطويل، الطبعة (الاولى)، (دمشق، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١) .

جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، الطبعة (الاولى)، (دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع) .

ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة، فاضل جكتر، الطبعة (الاولى)، (بغداد – بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية / العراق، ٢٠٠٧) .

رعد سالم حافظ، التنشئة الاجتماعية – السياسية في دول الخليج انموذج الكويت والبحرين، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٧

رند حكمت، مشكلة بناء الدولة في العراق للفترة ١٩٢١ – ٢٠٠٦، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٧.

سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في عالم معاصر، الطبعة (الاولى) ، (القاهرة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧) .

سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة (الثانية) ، (بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤) .

سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة (الاولى) ، (بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤) .

سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية، الطبعة (الاولى)، (بيروت ، دار الفارابي، ٢٠٠٢) .

سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، فهمية شرف الدين، الطبعة (الاولى) ، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٢) .

شاكر محمود سلمان، الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربية الإمارات العربية المتحدة نموذجا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧.

شيماء عادل فاضل القره غولي، اثر المتغير الايراني في العلاقات العراقية – التركية بعد الحرب الباردة، ، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٧.

صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الطبعة (الاولى)، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠-١٩٩١).

صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية، الطبعة (الاولى)، (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٠) .

صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، نشرة العراق في مراكز الابحاث، العدد (١٢٥)، (كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥).

عبد السلام محمد السامر، الاعلام والهوية الوطنية العراقية، في، مجموعة باحثين، التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لجامعة (بغداد، ١٧ شباط ٢٠١٠).

عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٢.

عدي فالح عبد الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٠.

علي عبد العزيز مرزه نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٩.

غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم، الطبعة (الاولى)، (الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة افاق المستقبل، العدد (الاول)، (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩).

فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة نظام الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، الطبعة (الاولى)، (الرياض، العبيكان، ٢٠٠٧).

فلاح جاسب عودة، التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ما جستير غير منشورة، ٢٠١٣.

مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، الطبعة (الاولى)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧)

مجموعة مؤلفين، اهم الاحداث التي مر بها العراق عام ٢٠١٦، الطبعة (الاولى)، (كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧).

مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، العدد (١) ، (كربلاء، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

مروان سالم علي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية (العراق نموذج) ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠.

مروة مصطفى احمد الحديثي، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢.

منعم صاحي العمار ، العلاقات العراقية – الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها ، في مجموعة باحثين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (٣) ، (بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٧).

مولود زايد الطبيب ، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الطبعة (الاولى)، (عمان، المؤسسة العربية للنشر، ٢٠٠١).

مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة (الاولى)، (الزاوية، جامعة السابع من ابريل، ٢٠٠٧).

نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة (الاولى)، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٨١).

وفيق السامرائي، الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة، جريد الشرق الاوسط، العدد (١١٤٢٨)، (١٣ اذار ٢٠١٠).

وفيق السامرائي، الانحطاط الوطني، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (١١٤٥٢)، (٦ نيسان ٢٠١٠).

اليكسي ميكشللي، الهوية، ترجمة علي وطفة، الطبعة (الاولى)، (دمشق ، دار النشر الفرنسية، ١٩٩٣).

Structured Abstract

Political systems are guiding state and society. At the same time, it is ranging from the environment in which raising in because the system affected by time and place. When the system is stable, this led to make society and state more stable.

If the developed countries have achieved high degrees of political stability due to the history of experiment, its continuous revision, and maturity of the political thoughts, the developing countries are still in place, suffering from several major problems, perhaps the most important problems at all because of its negative impact on all aspects of life. This phenomenon generally spreading in developing countries, but different in its intensity and influence from one country to another, depending on the circumstances of each country.

Iraq, as one of the unstable countries, has suffered and still from this phenomenon, which is regarded perhaps one of the most important characteristic, considering that the first military coup occurred in the thirties of the last century, and then coups and revolutions repeated especially after 1958 when the army took over power under the leadership of Abdel Karim Kassem and Abdel Salam Aref. which Iraq became a major arena for political conflicts, sometimes military between different factions such as nationalist and communist but stabilized somewhat after 1968 when the Baath Party took power and remained until 2003, Even the occupation of Iraq by United States of America.

The phase after 2003 is a very difficult stage for Iraqis and represent an example of political instability. While some were looking to find a model for governance that would serve as a good model for the peoples in Middle East, the opposite was happened. United States was change the political system through military force without created an alternative system to take its place immediately lead to make country in a state of chaos and violence, resulting in weakening of the national identity.

The new system, in which formed after 2003, Was constructed on the basis of quotas, which means that each community has a quota in the system of government, regardless of the outcome of the general elections that held every four years. This division has

not only created a problem in the political system, but also created a social problem.

The Iraqi people was divided according to the political divisions, also, any political problem was quickly reflected on those people. The society no longer considers the political institutions as integrated, but it is fragmented. The allocation of quotas and their danger not only was limited to the political establishment but reflected to all the institutions of the state. The security aspect, which was divided according to the components, was disrupted by military orientations, and doing sometimes uncoordinated and unorganized actions in which resulting and make Daesh spreading all over the country and implemented its planning. As well as other strategic sectors such as industry, agriculture, tourism and education, they have been not only damaged but paralyzed as a result of political problems.

Division and instability that characterized the internal environment in Iraq has enabled some of the neighboring countries the opportunity and scope for negative interference in the country, Iraq has become a battlefield for some regional countries, in order to ensure the interests of each party in Iraq and prevent others to have a foothold bigger than others, and in some respects, it was an ideological-religious-doctrinal struggle. Every country tries to lead Iraq to its sectarian and ideological side, which has negatively affected Iraq and encouraged sectarian and national division. And sometimes, each sect supported by some external states

The international community, especially the United States have become increasingly incapable of stopping the state of collapse and the total instability in which country has suffered, therefore, the situation in Iraq has worsened, intentionally or unintentionally.

Consequently, the Iraqi political decision maker has to search for multiple mechanisms through which to establish the foundations of stability Iraq. These mechanisms must be internal, regional and international, through fundamental reforms in the structure of the political system, establishing of balanced relations with neighboring countries, and do the same with the international community, especially with the United States, which is associated with Iraq in strategic agreement in which should be activated.